الاقتصادي، ينتج عنه خلل يولد مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية .

ثانيا: البعد الاقتصادي:- Economic Dimension

هو البعد الذي يُلبّي مستويات الاستهلاك الحالية دون المساس بالاحتياجات المستقبلية، ويهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

المجالات الاقتصادية:

1 – **البنية الاقتصادية:** تظهر المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، ومعدل دخل الفرد والقوى الشرائية ضمن موازين السوق، مثل هذه المؤشرات لا تعطي صورة واضحة عن حقيقة التفاوت الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل. ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات الاقتصاد الكلي في الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة .

2 – **أنماط الإنتاج والاستهلاك**: تمثل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة ولا سيما في الدول المتقدمة صناعياً، السبب الرئيس للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية والتدهور المتواصل للبيئة العالمية. وفضلاً عن ذلك يؤثر الاستهلاك بهذه المستويات المرتفعة على خيارات الاستهلاك والإنتاج في الدول النامية حالياً ومستقبلاً، وتتمثل المؤشرات الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المرتبطة بالتنمية المستدامة في الآتي: مؤشر كثافة استخدام الطاقة، ومؤشر تدوير النفايات وإعادة استخدامها، ومؤشر كثافة استخدام المواد.

ثالثا :البعد البيئي:- Environmental Dimension

هو البعد الذي يهتم بالمحافظة على الحدود البيئية؛ حيث يضع حدودًا معينة بيئيًّا لا يمكن تجاوزها للمحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث ومنع استنزافها.

المجالات البيئية

1 – **الغلاف الجوي:** ويشمل التغير الحراري وثقب الأوزون ونوعية الهواء ومدى تأثيرها في صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسة: التغير المناخي، وترقق طبقة الاوزون، ونوع الهواء.

2 – **الأراضي:** وهي قضية معقدة وتتعلق بطرائق ووسائل استخدام الأرض، لذا فأن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي (الزراعة، والغابات، والتصحر).

3 – **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية من أنواع التلوث المتعددة، وتكتسب حماية السواحل أهمية خاصة للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية، والإضرار بالنشاط السياحي .

4 – **المياه العذبة:** تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كافٍ ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وكذلك العمل على تأمين الحصول على المياه النظيفة للاستعمال المنزلي بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية.

5 – **التنوع الاحيائي:** تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط والسيئ لأغراض التصنيع والاستخدامات الأخرى، وذلك للحفاظ على توازنها في الطبيعة .

رابعا : البعد التكنلوجي:

استخدام التكنولوجيا النظيفة : وتعني التنمية المُستدامة هنا التحول الى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعة الى حد ادنى ، وينبغي ان يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم والنظم الطبيعية وتساندها ، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات بهذا المجال وتطبيقها ، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة واكثر تسبباً في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية ، ومن شأن التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا انظف واكفأ ان تتناسب مع الاحتياجات المحلية ، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الانتاج الاقتصادي.

فلسفة التنمية المستدامة:

لعبت الفلسفة، عبر التاريخ، دوراً مهماً في تطوير تصورات القادة ومعرفتهم، ومن ثم حكمهم. وإذا تساءلنا: ما هي مساهمة هذه الفلسفة في تنمية الأمة؟ فإننا سنلتفت مباشرة إلى تأثيرها على العقل والفكر أو المعتقدات، والاستجابة الإيجابية لحاجات الذات، إذ يجب أن تقودنا الفلسفة جميعاً إلى تحسين أنفسنا أفراداً ومجتمعات وشعباً، أو ثقافة وحضارة؛ عندما توضع في سياق كسب الأمة. لذا، ينبغي أن تُرشدنا الفلسفة إلى تجربة الفكر، واختبار النتائج، بحيث يمكن منع الأخطاء، التي من بينها الصراع أو الحرب. مع الحرص ألا تقع الفلسفة ضحية نفسها، إذا لم تُسفر حواراتها عن تطوير قدرات أشخاص يمكن أن يفكروا كأفراد، ويستجيبوا كشعب لنداء التنمية، ويتفقوا كحضارة. فقيمة الاتفاق الحضاري تجعلنا نتقي ذلك النسق الفلسفي الذي يصل بمعتنقيه حد الاستعلاء المفضي للنظر

إلى الآخر بدونية، تجعله عرضة لاستغلال قوى حضارتها الاقتصادية والعسكرية، إذ بذلك تخرج الفلسفة من كونها مصدراً للحكمة والأخلاق، وهما من ركائز استدامة التنمية في منظورها الشامل. لقد كانت التنمية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، قبل عام 1980، تدار في المقام الأول باعتبارها ثلاث قضايا منفصلة، تستبعد التداخل المنهجي والأبعاد المنطقية والفلسفية الرابطة بينها. إلا أنه، بعد هذا التاريخ، أصبح من الواضح أن هذه القضايا الثلاث متلازمة ومتساندة، لا تنفصم ولا تنفص، ويجب أن تدار معاً. فبدأ مصطلح (التنمية المستدامة) يستخدم على نحو متزايد، وهو أحد أكثر المفاهيم التي تناقش بشكل متكرر ضمن الأدبيات الأكاديمية عن البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لبعض النظريات، هناك مسألة تتعلق بأن النمو الاقتصادي المرتفع هو أفضل طريقة لزيادة الرضا عن الحياة وتحقيق السعادة، التي نُظِرَ إليها عبر التاريخ بأنها تحدٍ فلسفي. فالإشكالية في السؤال الفلسفي تَتَقَصَّد الحصول على أفضل فهم للمفارقات والمقاربات الكامنة في خطاب (الاستدامة) المرتبط بالتنمية، وتعتمد التحقيق في افتراضاته الأساسية. فإذا أخذنا ما تناولته المراجع الفاحصة للمعادلات الأخلاقية في المنطق؛ لتَكَشَّفَ لنا غلبة بنية (الرفاهية)، التي تساوي حسابياً (الثروة)، والتي قد تُفَسِّر هيمنة الإطار المعرفي لـ(حالة العمل) في هذه (الاستدامة)، والحاجة لإدماج متغيرات الرفاه الاقتصادي ضمن نموذج فلسفي للشفافية، وهذا يتطلب إبراز الطريقة التي توضح هذه المتغيرات باستمرار، مع استحضار المزيج (الموضوعي) و(الشخصي) للاهتمامات العامة. ومن ثم، يمكن القيام بمقارنة هذا الفهم الواسع للرفاهية مع استعارات لغة خطاب التنمية المستدامة، دون أن تقع فريسة للتركيز المفرط على (قضية العمل). إن تحدي قضية العمل هذه، وهيمنة أولويات القيمة، واستكشاف أي تغيرات ذهنية حولها؛ قد تكون مطلوبة منطقياً وفلسفياً لتطوير فهم أكثر شمولاً لما هو مطلوب لتمكين (التنمية المستدامة). إذ ترتبط القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل، نهج الموارد الطبيعية، وكيفية إدارة مسؤولية الأجيال المقبلة؛ بنظريات فلسفية مختلفة، تستدعي نقاشاً حولها، وحول علاقتها بالتنمية المستدامة. إذ إن المشاكل المتعلقة بعدم وجود سياسات بأبعاد عابرة للتمايزات الفرعية للتنمية تؤثر على مجموعات مختلفة من الناس بشكل مختلف، وتُضعِف فكرة ومنطق الاستدامة. والفقراء في البلدان النامية هم أولئك الذين يعانون من أسوأ العواقب. علماً بأن المشاكل ليست هي نفسها بالنسبة لجميع الفقراء، كما أن أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية يواجهون عواقب أخرى غير ما يجابهه ساكنة المناطق الريفية. لهذا، فإن أحد أكثر الهياكل المعرفية الأساسية في لغتنا الأخلاقية هو ما يُوصف بمعادلة (الرفاهية هي الثروة). إذ تجعل حاجتنا الأساسية للتنمية من المحتم أن يتم تعريف الزيادة في الرفاهية على أنها مكسب، وأي

عائق يعترض تحقيق هذه الرفاهية فهو خسارة، أو تكلفة زائدة. إن نظام المحاسبة الأخلاقية، الذي تقوم عليه طريقتنا في تناول الأسئلة الأخلاقية؛ معقد جداً، ويشكل توقعاتنا لبعضنا البعض. ويمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إنه بتقليل رفاهية شخص معين يتحمل المجتمع أو الدولة دَيْنَاً معنوياً معيناً، يستوجب الاعتذار لهذا الشخص. ومثلما تعتمد المعاملات الاقتصادية في مؤسسات الدولة على مسك الدفاتر المالية؛ فإنه ينبغي أن يعتمد المجتمع ضمنياً على مسك الدفاتر الأخلاقية. ولهذا، لا ينبغي أن يكون مفاجئاً أنه من الصعب علينا أن نتجاوز التفكير الحسابي عندما يتعلق الأمر بالأخلاق، كما هو واضح في الإطار المعرفي (لحالة العمل). فالأمر الصحيح الذي يجب عمله هو زيادة الرفاهية، والشيء الخطأ الذي لا ينبغي فعله هو التقليل من ذلك. إن الاعتماد على بعض مفاهيم (المحاسبة الأخلاقية) يؤكد قبولنا للحجج الأخلاقية، فيما يتعلق بقبول (الاقتصاد الهزيل)، أو اعتقادنا بقوة (اليد الخفية) للسوق التي تسرق أحلام الجميع. وطالما كان هناك جهد يُبذل لزيادة الرفاهية/الثروة، فمن المقبول أخلاقياً أن نستوعب مختلف معاني (الرفاهية)، من أجل فهم أفضل لما يُنْظَرُ إليه على أنه (ثروة). وبشكل أكثر تحديداً، علينا أن نأتي بالمفاهيم الاقتصادية للرفاهية في سياق مؤتلفٍ مع الفهم الفلسفي للرفاهية، والجمع بين الأبعاد الذاتية والموضوعية والفردية والجماعية للتنمية. وبهذا الفهم، يمكننا أن نسعى إلى الاستفسار عن الوظائف المحددة للفلسفة في عملية تطور الدول العربية بعد الاستقلال، بإدراك أن الفلسفة بشكل عام، والفلسفة الوطنية بشكل خاص؛ أصبحت خاضعة على نحو متزايد للمصالح الأيديولوجية وغاياتها، التي لم تزيف فقط الوظائف الأساسية للفلسفة في التنمية الوطنية، ولكن أسفرت أيضاً عن تصورات معادية لها، وأسهمت في تخفيض قيمتها كأفكار مُحفِّزَة، وعمدت لتشويه الحقائق التاريخية، وخلقت سوء الفهم بضرورات التنمية الأساسية، وعملت على إخضاع الفلاسفة الوطنيين لشعور قاتل بالخوف وعدم الجدوى. بالتالي، وتصحيحاً لهذه الأخطاء، ينبغي الكشف عن حجم الأضرار، التي تسببت في حدوثها تراجعات دور الفلسفة، بسبب إخضاع مبادئها للإيماءات الأيديولوجية في عمليات التنمية الوطنية. ومن بعد، اقتراح طرق فعالة للاستفادة بشكل كافٍ من الموارد الفلسفية الهائلة، في التراث العربي، لتنشيط فكر التنمية الوطنية المستدامة. ونرى أن تحقيق هذه الغاية يدعونا أن نضع فرضية أو فكرة مركزية، تنبني على أن نولي أصحاب الأفكار الفلسفية الإسهام الأكبر، وأن نستغل الأفكار الفلسفية بشكل أكبر في عملية التنمية، وفك تبعيتها لأيديولوجيا السياسة وأصولها الانتقائية، التي تفتقر إلى السلطة الأخلاقية، والضغط الاقتصادي الخارجي المتعجرف، الذي لم يكن ممكناً التعبير عن رفضه بفكر وتأمل فلسفي وطني، وخيارات وإجراءات مستقلة حقاً. لهذا، حتى في توثيق التطور